الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

٢. تمهيد:

يتكون هذا الفصل من عرض للإطار النظري الذي يشتمل على موضوعين رئيسين، الأول: مفهوم التنمية المستدامة، ويتعرض الثاني لموضوع التفاوض وأسس نجاحه ومعوقاته، باعتبار أنَّ فن التفاوض كان عاملاً أساسياً وحيوياً وهو الذي مكَّن من توحيد الإمارات العربية السبعة. ولا شكَّ في أنَّ عرض الإطار النظري ذي الصلة بالموضوع؛ سيعين الباحث، وكذلك القرّاء في اكتساب مفاهيم جديدة للموضوع ويوسع من مدارك القارئ. وبعد الانتهاء من عرض الإطار النظري، عرض الباحث الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة. ومن المؤكد أن استعراض الأدب النظري؛ من شأنه أنْ يُسهم في توفير أبعاد علمية وتوسيع النظرة إلى الموضوع، ليس هذا فحسب، بل تؤكد مدى الحاجة إلى إجراء هذه الدراسة لأجل تجسير الفجوة الحالية في الأدب النظري.

٢,١: التنمية المستدامة (SDGs):

يتعرض الباحث في هذا القسم إلى: تعاريف ومفهوم التنمية المستدامة، أسس التنمية المستدامة، أهداف التنمية المستدامة، التنوع البيولوجي كركيزة أساسية للتنمية المستدامة، التحديات البيئية، كيفية تحقيق التنمية المستدامة، التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي، والتطبيقات التربوية للتنمية المستدامة في المساجد، وأخيراً تأثيرات التنمية المستدامة على فرص العمل والوظائف.

لم يعد في الإمكان التصدي للنمو الاقتصادي واستحداث العمالة والحد من الفقر، دون أخذ الشواغل البيئية بعين الاعتبار. ويتضح بشكل متزايد أن التدهور البيئي يرتبط بكل من الفقر وأنماط الإنتاج

والاستهلاك غير المستدامة. وترتبط هذه الأنماط بدورها باستدامة العمالة القائمة والمستقبلية ونوعيتها. ولا يُمكن إحراز الهدف المحوري لبرنامج العمالة العالمي المتمثل في تعزيز حجم العمالة ونوعيتها بشكل مستدام إلا من خلال إدماج احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية (UN, ESP, 2005: 2/ESP/294.G).

لقد شاع مفهوم التنمية المستدامة في تقرير بعنوان (مستقبلنا المشترك) الذي صدر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، التي أنشِئتْ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٦١/٣٨) الصادر عام (١٩٨٣م)، وهدف تسليط الضوء على التدهور الخطير للبيئة والموارد الطبيعية؛ مما يشكل خطراً كبيراً على مستقبل الإنسان، والتأثير المباشر لذلك على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ووفقا لهذا التقرير؛ عرفت التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم.

وقد عُرِّفَت التنمية المستدامة بأنها: تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية. وهي تنمية تشترط ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي (العوضي ، ٢٠٠٣م). إنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر، دونما إضرار بحق الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" (WCED, 1987: 8,43).

وعرفتها منظمة الزراعة والأغذية العالمية (FAO) بأنها: "إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصورة مستمرة، في جميع قطاعات الاقتصاد، بحيث تتسم بالفنية والقبول ولا تؤدي إلى تدهور البيئة" (وليم، ١٩٩٠).

فالتنمية المستدامة في جوهرها؛ هي رؤية ثقافية، وعملية حضارية، متراكمة، وشاملة، ذات أبعاد متعددة ومتكاملة، وإنْ كان الأظهر فيها اليومَ هو البعدين الاقتصادي، والسياسي. لكنَّ عامل النهوض، والتنمية لابد أن يبدأ بالعلم، والتعليم بمواصفات الجودة الشاملة، وهذا يجب أن يتحقق قبل التفكير في التنمية الاقتصادية، لأن التنمية البشرية مقدّمة للتنمية الاقتصادية القائمة على المعرفة (قرين، ٢٠٠٨). فهي تعني الحفاظ على البيئة وتنوعها البيولوجي، وكل ما تحتويه من موارد وإمكانات للمستقبل. وهذا لا يمنع من استغلال هذه الموارد، لكن بشكل عقلاني دون إفراط، ويجب التفكير ملياً في مستقبل تلك الموارد للأجيال القادمة. لضمان استخدمها بالشكل الاعتيادي في الوقت الحاضر (الأشرم، ٢٠١٠).

وتسعى دول العالم في العصر الحالي إلى تطبيق مفهوم التنمية المستدامة ويقصد بالتنمية المتواصلة؛ استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة بكمية تحقق أهداف التنمية، دون الإخلال باحتياجات الأجيال القادمة من هذه الموارد. فالتنمية تعني التفاعل بين البشر والموارد المتاحة لهم، وتعني استغلال البشر لمواردهم، لنقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلى أوضاع أكثر تقدماً ترفع مستوى معيشة المجتمع في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ضمن الموارد المتاحة (محمد علي، ١٩٩٩).

لذلك فان التنمية البيئية المستدامة؛ تعني ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها, أو تناقص جدواها بالنسبة للأجيال القادمة، وضرورة المحافظة بشكل فاعل على رصيد ثابت غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل: البيئة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية.

فتحقيق التنمية المستدامة لا يعني فقط توجيه الاهتمام بالنمو الاقتصادي والاجتماعي فحسب؛ بل يتعداه إلى مجالات البيئية وتنوعها البيولوجي، وهذا يتطلب العمل للمحافظة على الموارد الطبيعية في البيئة والتنوع البيولوجي للكائنات الحية وإدارتها لخدمة التنمية. إن أية محاولة لتعزيز التنمية المستدامة والتقليل من الفقر؛ يجب أن تراعي توفير البيئة الطبيعية الملائمة، لأن الفقراء هم أكثر اعتماداً على البيئة الطبيعية من أجل تلبية احتياجاتهم اليومية، وهي حلقة الوصل بين الغذاء والصحة والمأوى (القيسي، ٢٠١٨).

ويشكل التنوع البيولوجي أساس التنمية المستدامة، وقد عرفته الأمم المتحدة في اتفاقية التنوع البيولوجي: التغاير فيما بين الكائنات الحية من جميع المصادر، التي تشمل النظم الإيكولوجية البرية والبحرية، والنظم المائية الأخرى، فالتنوع البيولوجي يضم تنوع وراثي وجيني وتباين شتى أنواع الكائنات الحية. ومن أهم الأهداف التي تسعى إليها المجتمعات المتحضرة في هذا العصر؛ حفظ وصيانة البيئة والتنوع البيولوجي، التي تتحقق من خلال دور المعشبات والحدائق النباتية والمحميات الطبيعية، التي تساهم بشكل كبير في حماية البيئة والتنوع البيولوجي من أجل تحقيق التنمية المستدامة (الأشرم، ٢٠١٠).

وبذلك يستند مفهوم التنمية المستدامة، إلى مجموعة من الأسس أو الضمانات الرامية إلى تحقيق أهدافها، وقد كان من أهمها: أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على خصائص ومستوى أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي، كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد (ريحان، ٢٠٠٢).

٢,١,١ أسس التنمية المستدامة:

حدد الحسن، (٢٠١١م) مجموعة من الأسس والضمانات، التي ترتكز عليها التنمية المستدامة، ولعل في مقدمتها:

أ. ضرورة أن تحافظ التنمية خصائص الموارد الطبيعية، ومستوى أدائها الحالي والمستقبلي كأساس لمشاركة الأجيال المقبلة في المتوفر من تلك الموارد.

ب. وفق هذا المفهوم، لا تعتمد التنمية على قيمة عائدات النمو الاقتصادي، بل ترتكز على كيفية توزيع تلك العائدات، بين السكان، ومدى إسهامها في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

ت. ضرورة إعادة النظر في طرق الاستثمار السائدة، باستخدام تقنية أكثر انسجاماً مع البيئة، لأجل تقليل حجم الضرر في التوازن البيئي، والمحافظة على استمرارية الموارد الطبيعية.

ث. تعديل أنماط الاستهلاك السائدة وتجنب الإسراف في تبديد الموارد وتقليل نسبة تلوث البيئة.

ج. لابد أن يكون العائد من تنمية ما، يعود بنفع على جميع شرائح المجتمع، بحيث لا ينحصر العائد على فئة معينة تستأثر بالموارد دون الآخرين، لما يترتَّبُ علي ذلك مِن فوارق اجتماعية، تُجسِّدُ أوجه الخلل في توزيع الموارد الطبيعية (إبراهيم، ٢٠٠٤م).

ح. إدامة نظم الإنتاجِ، واستمراريتها بما يضمن الوقاية من احتمال انهيار مقومات التنمية، لاسيما في الدول النامية، حيث تعتمد نظما تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية (Barbara, 1995) .

لذلك لا بدَّ مِن ارتباط التنمية بمحيطها الاجتماعي وواقعها السياسي، باستخدام الحوافز والتشجيع، وربط الحوافز بالجهد والمكافأة، وتأكيد انتماء الفرد للمجتمع وتشجيع مبدأ المشاركة، وتنفيذ

مبدأ العدالة في توزيع ثمار التنمية. فهذه العناصر إضافة لكونها تمثل أهداف التنمية، لكنها في الوقت ذاته هي مصدر قوة لفاعلية كفاءة أداء التنمية.

٢,١,٢ أهداف التنمية المستدامة (SDGs):

بدأت مسيرة أهداف التنمية المستدامة عام (٢٠١٥م) في معظم دول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأصبحتْ أهدافاً عالمية، بوصفها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية كوكب الأرض، وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بنهاية عام (٢٠٣٠م) تتضمن مجموعة أهدافٍ متكاملة، تشمل الآتي:

أ. التعليم الجيد والصحة الجيدة، و المياه النظيفة والنظافة الصحية،

ب. بناء مدن وتوطين المجتمعات المحلية بشكْلٍ مستدام، والقضاء على الجوع والفقر، وتأمين رفاهية طبقات المجتمع. والحد من أوجه عدم المساواة، والمساواة بين الجنسين.

ت. تحقيق السلام والعدل، وبناء المؤسسات القوية، وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

ث. توفير فرص العمل اللائق وتنمية الاقتصاد، لزيادة متوسط إنتاجية الفرد،

ج. تطوير الصناعة والانتاج والابتكار، وتوفير الطاقة النظيفة بأسعار معقولةٍ، والهياكل الأساسية، وتوخي الاستهلاك والإنتاج بشكل مسؤول.

ح. المحافظة على الحياة البرية، والحياة تحت الماء، والعمل المناخي.

من أبرز مبادئ وأهداف التنمية المستدامة الإنصاف والتمكين والتضامن، وإيجاد التوازن بين الاحتياجات المختلفة للمجتمع، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، ومكافحة مشكلات التفكك الاجتماعي والبطالة والفقر، لتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، والاستخدام العقلاني للموارد، واحترام البيئة الطبيعية، مِن خلال تعزيز الوعي الثقافي لدى السكان، وإعادة توجيه التكنولوجيا الحديثة لتحقيق أهداف المجتمع، وتعزيز

إمكانية الحاضر والتفكير في المستقبل ومصير الأجيال القادمة، والتوافق والتكامل بين التنمية والبيئة (العقل، ٢٠٢٠م).

إنَّ جميع مجتمعات العالم بحاجة لبلوغ هذه الأهداف الطموحة لأجل تحقيق تنمية مستدامة، وفعالة، تكون قادرة على تحقيق مبدأ توازن التنمية بين الاستدامة، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. إذْ مِن مقاصد التنمية المستدامة تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإعطاء قيمة للتنوع البيولوجي للحفاظ على التنوع الاجتماعي، وتحقيق المشاركة في المجال الاقتصادي. فالبيئة تشكل بُعداً أساسياً للتنمية المستدامة، التي ترتكز في فلسفتها التنموية في البعد البيئي على حقيقة: أن استنزاف الموارد الطبيعية التي تعد ضرورية للنشاطات الزراعية أو الصناعية؛ سيكون لها آثار ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام، لهذا فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين الاقتصاد والنظام البيئي دون استنزاف مزيدٍ من المورد الطبيعية (الأشرم، ٢٠١٠).

ولأجل تحقيق ذلك يجب مراعاة الحدود البيئية، بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود، وضوابط معينة لا يمكن تجاوزها من قبل المستهلكين. لأن تجاوز تلك الضوابط سيؤدي إلى تدهور النظام البيئي. لذا أصبح من الضروري القيام بتوعية الحكومات والمجتمعات وتبصيرهما بأهمية التنمية المستدامة، وبمقتضى ذلك يتوجَّبُ على الجيل الحاضر عدم تجاهل حقوق الأجيال القادمة في موارد البيئة الطبيعية، وعدم إساءة استخدامها، أوتهديد استمراريتها في المستقبل. فالحفاظ على الموارد الطبيعية، وترشيد توظيفها، يُحقِّقُ التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشودان. (محمد علي، ١٩٩٩).

٢,١,٣ التنوع البيولوجي ركيزة أساسية للتنمية المستدامة:

يمكن القول، إنَّ التعريف الشامل للتنوع البيولوجي؛ هو الذي وضعته الأمم المتحدة في اتفاقية التنوع البيولوجي، والذي يعني: التغاير فيما بين الكائنات الحية من جميع المصادر، التي تشمل النظم الإيكولوجية البرية والبحرية والنظم المائية الأخرى، والتنوع ضمن الأنواع أيضا (بوابة التقدم العلمي، التنوع البيولوجي، ١٩٩٦).

وقد أعلنت منظمة الأُمم المتحدة في ديسمبر من عام ٢٠٠م، أن تاريخ ٢٢ مايو مِن كل عام سيكون اليوم الدولي للتنوع البيولوجي، وذلك لزيادة الفهم والتوعية حول المسائل المتعلقة بالتنوع البيولوجي، الذي يُعتبرُ من المفاهيم البيئية المهمة في التنمية المستدامة، من خلال عملها على وضع العناصر البيئية والطبيعية في شكل مجموعات نوعية ووظيفية وكمية. وأن كل عنصر منها يؤدى وظيفة حيوية محددة، فالتنوع البيولوجي يتكون من: النباتات، والطيور، والحيوانات، وعناصر المحميات الطبيعية المختلفة، وعناصر الثروة البحرية من أسماك وشعب مرجانية، فضلاً عن الجبال والأنهار والبحار والشواطئ والأشجار والغابات، وغيرها من العناصر البيئية (حسن، ٢٠٠٧).

فالتنوع البيولوجي يضم تنوع وراثي وجيني، وتباين مختلف أنواع الكائنات الحية. فهو يعني المجموع الكلي لجميع النباتات والحيوانات والفطريات والكائنات الدقيقة على الأرض، وكذلك تنوعاتها الجينية ومجموعاتها ونظمها الإيكولوجية من صحاري قاحلة إلى غابات وارفة الظلال، وصولاً إلى أعماق المحيطات.

وقد ارتبطت عناصر التنوع البيولوجي من حيث الاستفادة منها بالبيئة السكانية المحيطة بها، فالنباتات التي تنمو في الصحراء وتعتمد على مياه الأمطار في نموها، وعلى المياه الجوفية في توفير المياه اللازمة لها؛ تكون مصدراً لغذاء القبائل التي تعيش بجوار هذه النباتات، ويؤدي استهلاكها بطريقة عشوائية إلى انخفاض قيمتها

الاقتصادية الحقيقية، وبناءً على ذلك فإن حصر وتقييم عناصر التنوع البيولوجي ذات القيمة الاقتصادية أصبح ضرورة ملحة؛ لغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والحيوية للبيئة، وهو ما ينطبقُ على التنمية المستدامة للبيئة، بما يؤدى إلى الحفاظ عليها من الهلاك والاندثار. ولتحقيق هذه الغاية النبيلة؛ لابدَّ مِن إعطاء الأولوية للاهتمام المتزايد بالبيئية والتنوع البيولوجي على مستوى الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة، وحتى على المستوى الشعبي، خاصة بعد الكوارث والازمات البيئة التي برزت على السطح في العقود الاخيرة ، كما هو الحال بالنسبة لظاهرة الاحتباس، واتلاف مساحات واسعة من الغابات، إضافة إلى ندرة وتلوث المياه الصالحة للشرب في معظم المناطق حول العالم. كما أصبح من الضروري دمج استراتيجيات التنوع البيولوجي مع القطاعات ذات الصلة، مما يستوجبُ الكثير من الجهود لاسيما أن تطبيق هذا المفهوم ما يزال قاصراً لدى متخذي القرار في معظم دول العالم الثالث. (القيسي، ٢٠١٨).

٢,١,٤ التحديات البيئية:

أصبح التنوع البيئي مهدداً بالضياع بمعدلات متسارعة، جرَّاء نشاطات الإنسان الذي يخرب بيئته. لذا فالعالم مدعوٌ إلى المحافظة على البيئة، للأسباب الآتية التي حددتها دراسة القيسي (٢٠١٨) وهي:

أ. ينقرض نحو (١٣٠) نوعاً حيوانياً ونباتياً كل يوم.

ب. من الأسباب الرئيسة لفقد التنوُّع البيلوجي؛ تغير المراعي الطبيعية والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، والتلوث، والأنواع الدخيلة، وتغير المناخ.

ت. يعتمد أكثر من (٣) بلايين شخصٍ على التنوع البيولوجي البحري والساحلي في الحصول على قوتهم اليومي، كما يعتمد أكثر من (١,٦) بليون شخص على الغابات ومنتجاتها.

ث. إنَّ أكثر من ٨٠٪من سكان العالم يعتمد على الأدوية التقليدية التي مصدرها النباتات.

ج. هناك 41% من الأنواع الحية في العالم معرضة للانقراض؛ بسبب ارتفاع معدل الحرارة درجتين مئويتين فقط.

ح. هنالك (1084) نوعاً من النباتات والحيوانات في المنطقة العربية مهددة بالانقراض.

خ. التغيرات المناخية من شأنها أنْ تؤدي إلى مزيد من التدهور وتراجع نوعية البيئة الطبيعية.

د. لقد شهدتْ الأرض تغييرات خطيرة تسمى الإضرار بالتنوع البيئي، الذي يترتب عليه نتائج سلبية كبيرة في مستقبل حياة الإنسان والنباتات والحيوانات، والكائنات الحية كافة.

فالنظام البيئي المتوازن يعني البيئة التي تسود بين مكوناتها علاقات متبادلة متناسقة ومتكافئة، تتجدد باستمرار وتؤدي في نهاية المطاف إلى استمرار الحياة وبقائها. وعندما يكون النظام البيئي متوازناً، يعني أن لديه قدرة ذاتية على التنظيم نتيجة الحركة الذاتية التي تشترك فيها جمع المكونات: التربة والهواء والماء والحيوانات والنباتات بمختلف أنواعها، وأشكالها. والإنسان هو الذي أخلَّ بالتوازن البيئي الشامل، من خلال ممارساته، وهو الذي ميَّزَ نفسه عن البيئة وطمع في السيطرة عليها. مما أدى إلى ظهور مشكلات بيئية واسعة النطاق، وتغييرات كبرى طالت تأثيراتها جميع المحيطات والقارات. إن الإنسان من جراء نظرته الأنانية للبيئة؛ قد أساء لخاصية التوازن والتناسق والتناغم التي أسسها الله سبحان وتعالى في خلق هذا الكون (وثائق المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة، ٢٠٠٢م).

ويؤكد الرشيد (٢٠٢٠م) أنَّ "التنمية المستدامة من التحديات الرئيسة التي تواجه عالم اليوم، في ظل معدلات النمو العالمية المرتفعة للفقر وعدم المساواة، وتغير المناخ، والأزمات المالية والاقتصادية، و لم تعد هذه المشكلات مقتصرةً على مكان محدد، بل أصبحت مشكلات عالمية لا تعرف الحدود الجغرافية وتهدد الأجيال.

وتشكل الظواهر الجديدة الآتية تحديات جدية في موجهة البيئة، لعل من بين تحديات البيئة؛ ظاهرة التصحر وانحسار الأراضي الزراعية، ممارسات التخلص من النفايات الكيماوية، مسألة إعادة تدوير النفايات الصلبة. وفي جانبٍ آخر من التحديات تبرز مشكلة ارتفاع درجة حرارة الأرض، وأزمة الطاقة النظيفة المتجدِّدة، والانفجار السكاني لدي بعض المحميات في العالم الثالث.

ومن الناحية الاقتصادية تعني ممارسة الإدارة المثلى لتلك الموارد الطبيعية؛ والتركيز على جني الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية شريطة الحفاظ على خدمات الموارد الطبيعة ونوعيتها. وأنْ يكون استخدام الموارد المتاحة، لا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل. بحيث ينظر إلى النمو الاقتصادي في إطار ضرورة القضاء على الفقر، وتوليد الموارد اللازمة للتنمية عبر إعادة توزيع الثروة، والحيلولة دون حصول مزيدٍ مِن تدهور البيئة. فالمسألة ليست مجرد عملية توسُّع اقتصادي، ولا نمو ومنافع آنية؛ بل يجب أن تتضمن تنمية بشرية وبيئية شاملة كفيلة بتنمية المجتمعات حالياً،أومستقبلاً؛ بما في ذلك محاربة الفقر (اليونسكو، ٢٠١٢).

والأهم لمعالجة هذه الأزمة امتلاك سلامة المعرفة، للأجيال القادمة، لمواجهة تحديات التغلُّب التي تُعيق مسيرة التنمية المستدامة، حيث لا تُجدي الحلول العشوائية، أو القرارات الارتجالية في ظل عصر تقنية المعلومات. "ولا يتصور المضي في تطبيقات التنمية المستدامة إلا من خلال قيادة جامعية إدارية واعية لعملية تغيير شامل في أهداف التنمية المستدامة، وفق أهداف التربية الإسلامية والتنمية المستدامة، ويتطلب ذلك أيضا استقلال الجامعات، والتأكيد على إصلاح التعليم الجامعي، وزيادة الإنفاق عليه، وتوفير مصادر بديلة لتمويله، والتنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس والإداريين، والتوجه نحو نوعيات جديدة من التعليم، كالتعليم عن بعد، والتعليم الإلكتروني (المميجي، ٢٠١٠م).

إنَّ الحلول الدائمة لتنمية نظم الأرض تتشتت حاليا في مجالات ثلاث: الإيكولوجيون والاقتصاديون وعلماء الاجتماع، وتمثل بمجموعها عناصر التنمية المستدامة، التي تؤثر في التوازن البيئي. ولا تتحقق التنمية المستدامة إلا عندما تكون أهداف الدولة وإجراءات الحكومات قابلة للتطبيق من الناحية الإيكولوجية، وتكون عملية من الناحية الاقتصادية، ومرغوبة اجتماعيا. بما يضمن التوازن البيئي والاعتدال. وإن عدم التوازن بين العناصر الثلاث، أو تفوق إحدى المجالات على غيرها؛ قد يؤدي إلى فشل صيانة وتوازن عناصر البيئة، بسبب إخفاق أحد المجالات. بذلك لا يمكن تحقيق توازن دائم في الأمد البعيد (سيت، ٢٠٠٠م).

لذلك لا بدَّ من تشجيع الأبحاث والدراسات المتعلقة بإقامة الأحزمة الخضراء حول المدن الحضرية، بهدف إيجاد بيئة نظيفة خالية من الكاربون، ووضع الحلول لتحديات تغير المناخ ودعم الجهود من أجل مستقبل مستدام، والعمل على حفز الجامعات ومراكز بحوثها والجهات ذات الصلة بضرورة إجراء دراسات تتعلق بصيانة التنوع البيولوجي في علوم النبات، والميكروبيولوجي، والحيوان، والحشرات. وتبادل الخبرات إضافة إلى مناقشة إيجابيات وسلبيات التطبيقات المستجدة في التخصصات العلمية الحديثة الخاصة بدراسة البيئة والتنوع البيولوجي وصيانة الطبيعة، من أجل التوصل الى سبل علمية للارتقاء بحماية البيئة والتنوع البيولوجي وطرق صيانتها واستخدامها؛ من أجل تحقيق التنمية المستدامة (اشتية وجامو، ٢٠٠٢).

٢,١,٥ كيفية تحقيق التنمية المستدامة:

توافر الإرادة السياسية لدى الحكومات ضروري لتحقيق مفهوم التنمية المستدامة بكل أبعادها الشمولية؛ فضلاً عن مؤازرة المجتمعات والأفراد مع الجهد الحكومي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛. ونظراً لكونها عملية مجتمعية فيجب أنْ تُسهمَ فيها جميع الفئات والأفراد والجماعات بشكل متناسق، ولا يمكن الاعتماد على فئة محدودة. فبدون مشاركة الجميع والحريات الأساسية؛ لا يمكن قبول المجتمع بالالتزام الكافي بأهداف

التنمية المستدامة، والنهوض بأعبائها والتضحيات الضرورية في سبيل تحقيق أهدافها، أو التمتع بمكاسبها وإنجازاتها. فضرورة قيام حالة من تكافؤ الفرص الحقيقية وإمكانية الحراك الاجتماعي والتوزيع العادل للدخل والثروة، لكي تقوم جميع فئات المجتمع بدورها لتحقق التنمية المستدامة (الحسن، ٢٠١١). فلتحقيق تنمية مستدامة يمكن تصور تكاتف الجهد الجمعي في أي مجتمع على النحو الآتي:

أ. **دور الفرد في تحقيق التنمية المستدامة:** تعتمد التنمية في فلسفتها مفهوماً أخلاقياً يتطلَّبُ تغير أنماط سلوك الأفراد، بحيث يهتم الفرد بشعور الآخرين في المجتمع؛ وكذلك بمن سيأتي بعده. فالإنسان محور التنمية المستدامة الرامية لتوفير حياة أفضل له وللمجتمع، مما يعني أن على كل مواطن مراعاة احتياجاته واحتياجات أبنائه وجيرانه والمحيط الذي يعيش فيه، والموظف يؤدي واجبه بأمانة لتقديم الأفضل لكل مستفيد من خدماته، وفي مستوى صانع القرار وواضع السياسة توخي ضمان عيش رغيد والقدرة على تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل. فحيث إنَّ هدف التنمية المستدامة هو خدمة الفرد وتلبية احتياجاته؛ بوصفه أساس بناء التنمية.

ب. **دور الأسرة في تحقيق التنمية المستدامة:** دور الأسرة محوريٌّ في تربية جيلٍ واعٍ منتمٍ إلى مجتمعه وبلدته ووطنه، فيحرص على أن يعيش الجميع بمستوى مريح ومقبول. فالأسرة تمثل قدوة السلوك الذي يكتسبه الأبناء منذ الصغر، فالأسرة الحريصة على بيئتها يكون أفرادها حريصون أيضاً. فهي المعلم الأول للمبادئ والقيم الصحيحة وزيادة الوعي وتنمية الإدراك في الحرص على مصالح المجتمع مثلما نحرص على مصالحنا.

ت. **دور المجتمع:** يتكامل دور المجتمع مع أدوار الأفراد، والأسرة لتحقيق أهداف البيئة والتنمية المستدامة، فهو المحرك الأساسي ومحور عملية التنمية. فالمجتمع الواعي المتفهم لواجباته ولحقوق

الجميع، يتأسس من خلال تكامل تتحقق فيه المساواة والعدالة الاجتماعية، وفي الوقت نفسه يربي أجيالا تحافظ وترعى بيئتها ومحيطها، وتحرص على تمتع الجيل القادم بما تمتعوا فيه في بيئة أفضل. وعلى المجتمع توفير بيئة استثمارية لنمو اقتصادي مستدام، عبر مبادرات ونشاطات اقتصادية واجتماعية هادفة لزيادة الدخل (الزهراني، ١٤٢٦هـ).

وقد شهدت العقود الأخيرة زيادة ملحوظة في تعاظم، ومشاركة منظمات المجتمع المدني، وهو ما يؤكّدُ ضرورة تعاون الحكومات والمنظمات الدولية لتمكين وتعزيز مشاركة تلك المنظمات في نشاطاتها البيئية لأجل تحقيق التنمية المستدامة، وتفويض السلطة للمجتمع لتنمية نفسه بنفسه، ومواصلة شؤون التنمية وأن يتفهم كل جوانبها (ريحان،٢٠٠٢م).

لقد توصلت المجتمعات المدنية إلى أنماط جديدة وفعالة في التعبير عن مشاعرها واهتماماتها الشعبية ومصالحها، وبالتالي أصبحتْ تعد أداة قوية في تعزيز القيم ومقاصد التنمية المستدامة. فالمجتمع المدني ينهض بدور مهم في لفت أنظار السياسيين والقادة إلى قضايا البيئة الناشئة، وفي توعية الجماهير، وبث الأفكار والمناهج المبتكرة، والدعوة إلى الشفافية والتصدي للنشاطات والممارسات الفاسدة في إطار صنع القرارات البيئية (قرين، ٢٠٠٨م).

ث. **دور القطاع الخاص**: يُعدّ القطاع الخاص شريكا أساسياً تتجدد بواسطته أهداف التنمية. والبحث عن التنمية عبر برامج ونشاطات مستديمة. فالجانب الاقتصادي في التنمية هو الأكثر ارتباطاً لتأثير التنمية على الأفراد. إذْ تؤدي الاستثمارات دوراً محورياً في خدمة المجتمع والمواطن عبر مشاركات فاعلة في توفير العيش الكريم من خلال فرص العمل في ظروف مهنية صحية مناسبة تراعي سلامة الموظفين والعاملين وأمنهم الوظيفي، وتوفير شروط صحية تنسجم والمهنة أو الحرفة التي تجري ممارستها بأمان، ومراعاة سلامة البيئية في محيط العمل الداخلي وبيئة العمل الخارجية. فالسياسات

الاستثمارية والتنموية ضمن القطاع الخاص بمختلف أنواعه؛ يجب أن تهدف لإنتاج نظيف قليل التلوث، وتؤمن استمرارية تلك الاستثمارات وتوفر لها الدعم الجماهيري والرسمي. وضرورة أنْ تكون مؤسسات القطاع الخاص ذات رسالة اجتماعية تنعش المجتمعات المحلية مادياً، ومعنوياً؛ وتجعل منها بنية وركيزة من ركائز تطوير المجتمعات والنهوض بأفرادها (أبو اليزيد، ٢٠٠٧م).

لقد برز القطاع الخاص بوصفه قوة فاعلة لها تأثير عالمي مهم صوب المسائل البيئية عبر ما يتخذه من قرارات بشأن الاستثمارات والتكنولوجيا؛ بما يُمكِّنُ الحكومات من تأدية دورها الحاسم في إيجاد بيئة مواتية. مما يتطلَّبُ زيادة الفاعلية المؤسسية والتنظيمية التي تسمح للحكومات بمزيد من التفاعل مع القطاع الخاص. ويتعين بالمقابل على القطاع الخاص زيادة الالتزام من جانبه في ممارسة ثقافة جديدة تدلل على مسؤوليته تجاه البيئة، وفق مؤشرات الأداء البيئي، والإبلاغ بشفافية عن أدائه، واتباع نُهج حذر في قراراته الخاصة بالاستثمار والتكنولوجيا. وينبغي أن يرتبط هذا النهج بتطوير التكنولوجيا لتكونَ أقل تلويثاً وأكثر ترشيداً في الاستهلاك، لتسخير الموارد في خدمة الاقتصاد بما يشمل دورة الحياة بأكملها، وبذل جهود ترمي إلى تيسير نقل التكنولوجيات النظيفة بيئياً (سري الدين، ٢٠٠٠م).

ج. **أدوار الحكومات:** الحكومات هي التي ترسم السياسات وتصنع القرارات، ومن المهم أن تكون تلك السياسات وخططها ذات شمولية بحيث تكون في مجملها ضمن إطار سياسات تراعي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فتكون خطط الاقتصاد والتنمية في خدمة الجانب البيئي والاجتماعي بحيث لا تنفصل عن العمل البيئي والمجتمعي. فالدور المركزي لمؤسسات الحكومة يلعب دوراً رقابياً ومتابعاً لكافة مجالات التنمية المستدامة وتطبيقاتها ضمن برامج محددة، ومتكاملة. وتقع على

مسؤولية الأجهزة الحكومية العناية بالتنمية بِبُعدها الداخلي بحيث تكون منسجمة؛ مع التوجيهات العالمية الرامية لتحقيقها، عبر المشاركة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحقق هذه الغاية. وضمان أنْ ينعكس هذا التوجه على الوضع الداخلي عبر إستراتيجية وطنية للتنمية تطبقها أجهزة الدولة ومؤسساتها كافة للنهوض بالتنمية المستدامة وتطبيقاتها، ابتداءً من الموظف وانتهاءً بالمنظمة التي يعمل فيها.

ح. **دور التشريعات في حماية التنمية المستدامة ودعمها:** شهدتْ الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أغسطس عام ٢٠٠٢ اجتماع أعضاء الهيئات القضائية من جميع أنحاء العالم في الندوة العالمية للقضاة المعنية بالتنمية المستدامة ودور القانون، في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا، لأجل تأكيد الالتزام بتطبيق القوانين لحماية البيئة واستمرار التنمية المستدامة. ورغم أن هذا الدور هو حكومي؛ لكن من الضروري وجود آليات قانونية فاعلة كجزء من الجهاز الرقابي، فقوانين العمل والعمال وقوانين الاستثمار والتنمية الاجتماعية، والبيئة وأنظمتها يجب أن تتكامل في رؤية قانونية، تمكن رجال القانون من ضبط عملية التنمية ودفعها للأمام بقوانين معاصرة تضمن النهج الشامل للتنمية. يتطلب هذا الدور وجود مؤسسات قانونية مدركة لأهمية التنمية، ذات كوادر مؤهلة لتطبيق القوانين وضمان الوصول إلى الهدف المنشود، والمحافظة على تحقيق التنمية في المدى البعيد، التي تحتاج إلى نفس طويل من قبل الجميع (القيسي، ٢٠١٨م).

خ. **تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** عرَّفَتِ الأممُ المتحدةُ تلك الشراكة بأنها: "التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى، بحيث تكون الموارد والإمكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معاً، وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام

المسؤوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة، لتحقيق التوازن الأمثل لكل من القطاعين (United Nation, 1998: p3).

ويرى البنك الدولي أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في الدول الأقل نموا، حيث يهيمن دور الدولة في اتخاذ القرار ورسم السياسات، أما القطاع الخاص فيظهر دوره بشكلٍ أكبر في تنفيذ المشاريع، نظرا لأنه أثبت كفاءة كبيرة في إدارة المشاريع بعكس القطاع الحكومي. ومن مزايا تلك الشراكة: تقليل الإنفاق الحكومي عبر إسناد المشروعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال واستثمارات إلى القطاع الخاص، والاستفادة من رؤوس الأموال التي تتوافر لديه. إضافة إلى توزيع المخاطر التي قد تنجم عن تلك المشروعات بين طرفي الشراكة. تعزيز الشفافية والمساءلة في كيفية إدارة الموارد, وأنَّ الشراكة تشجع المنافسة والابتكار (العشماوي، ٢٠١١م).

مؤخَّراً قدْ حُظيت الشراكة بين القطاعيْنِ: العام والخاص باهتمامٍ كبيرٍ، بوصفها إحدى المداخل المهمة لتنفيذ مشروعات البنى الأساسية، التي تسهم في رسم وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وتحفيز النمو الاقتصادي، فضلاً عن إنها تحل مشكلة كبيرة تواجهها الدول المتمثلة في إيجاد التمويل اللازم لتنفيذ تلك المشاريع، لاسيما مع وجود عجز دائم ومستمر في موازنات تلك الدول. فمشروعات البنية الأساسية لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تتعداهُ إلى البُعد الاجتماعي الذي ينتج عند تحديد أسعار خدمات تلك المشروعات التي ينفذها القطاع الخاص، الأمر الذي يحتم على الدول أن تدقق جيدا عند إبرام العقود، وترسم الخطوط الفاصلة التي تضمن لها الشراكة التي تساعدها في تنفيذ خططها (الجمل، ٢٠١٦م).

ظهرت تلك الشراكة كمدخل تستطيع من خلاله حكومات الدول النامية تنفيذ المشروعات الكبرى، مثل مشروعات الإسكان والصحة والتعليم والبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية. وإن كان مستقبل الشراكة مع القطاع الخاص يواجه الكثير من التحديات، التي ترتبت على فشل آليات السوق في إدارة النشاط الاقتصادي، نظراً لصعوبة توافر شروط المنافسة الكاملة، مما أدى إلى ظهور وسيطرة الاحتكارات وغياب المسؤولية الاجتماعية لمنظمات القطاع الخاص. لذلك برزت الحاجة لإيجاد سبل للحد من الاحتكار والفساد وإعادة توزيع الشراكة مع القطاع الخاص، مع زيادة دور رقابة الدولة عبر مجموعة من إجراءاتها في الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لإعادة الانضباط إلى الأسواق وفق معايير النزاهة والشفافية والمسؤولية الاجتماعية (المحتسب، وأبو عيد، ٢٠١١م).

لكن المشكلة التي تبرز تكمن في أن معظم المشروعات التي يقوم بها القطاع الخاص من خلال الشراكة لها أبعاد اجتماعية، وهذا يثير الريبة عند دخول القطاع الخاص فيها، لاسيما عند تسعير الخدمات، الأمر الذي يجب الانتباه إليه عند إبرام عقود الشراكة مع القطاع الخاص، ورسم حدود فاصلة بين الشراكة والخصخصة، لكي لا تتكرر الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق الخصخصة، فالشراكة ليست مجرد مصطلح يعبر بشكل غير صريح عن الخصخصة، عندها تكون الشراكة عقبة بوجه التنمية وليست أداة لتقدمها. فعلى الحكومة تطبيق الشراكة بالأهداف التي تصبو إليها، وجعلها أداة من الأدوات التي تحقق بها التنمية المستدامة (زكي، ٢٠٠٩).

٢,١,٦ التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي:

جاء في قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (سورة الروم، الآية: ٤١)؛ والمراد بالفساد المصائب والبلايا الظاهرة فيهما، مثل الزلازل وانقطاع الأمطار والأمراض والأوبئة، وكل ما يفسد النظام الصالح هو فساد ظاهر في البر أو البحر يُخل بطيب عيش الإنسان. وذلك بسبب أعمالهم التي يعملونها؛ لأجل أن يذيقهم الله وبال بعض أعمالهم السيئة. ومعنى قوله تعالى في هذه الآية الكريمة: بان النقص في الثمار والزروع بسبب المعاصي. وقال أبو العالية: من عصى الله في الأرض فقد أفسد في الأرض، لأن صلاح الأرض والسماء بالطاعة. لذلك نهى الله تعالى عباده عن الأعمال السيئة، ومنذراً بظهور الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس، لعلهم يتوبون (تفسير ابن كثير).

عرَّف خريس (٢٠١٧: ١٣١) التنمية المستدامة في الإسلام بأنها: مجموعة الأحكام والقواعد والوسائل الشرعية المتبعة لعمارة الأرض إشباعاً لحاجات المجتمع الإنساني في الدنيا والآخرة، وتحقيقاً لعبادة الله تعالى. وقد جاء في وثائق المؤتمر الإسلامي الأول لوزارة البيئة بأن التنمية عملية متعددة الأبعاد تعمل على خلق توازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والبعد البيئي من جهة أخرى، وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي، وأن الإنسان مستخلف في الأرض، وله حق الانتفاع بمواردها دون حق ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة النبوية، وأن يراعي في عملية التنمية المستدامة الاستجابة لحاجات الحاضر، دون إهدار حق الأجيال القادمة، وصولا إلى الارتفاع بالجوانب الكمية والنوعية للمادة والبشر. (وثائق المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة، ١٤٢٧هـ: ١٣٨)

لعل من أهم ما يميز التنمية المستدامة من منظور التربية الإسلامية في البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مراعاة تحقيق التوازن بين طبقات المجتمع، العمل المتواصل و الإنتاج لتحقيق الاقتصاد المزدهر، الابتعاد عن المعاملات المالية المحرمة، تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية، تجنب الإسراف والتقتير تحقيقًا للاقتصاد المزدهر. وفي البعد الاجتماعي ضرورة أن يحدث التفاعل بين جميع عناصره وفئاته، تحقيق التكافل بين الأفراد أساس وحدة المجتمع المسلم، إشراك المسنين في العملية التنموية، توجيه المنهج الإسلامي المسنين للتنمية المستدامة، و في البعد البيئي إعمار الأرض، والترشيد في استغلال مواردها، وعدم الإسراف والبذخ، وكذلك العدالة بين البشر في كل شيء. تشجيع الصناعة المتواصلة بيئيا في إطار خطط مرنة، والتوعية بذلك (العقل، ٢٠٢٠م).

للتنمية المستدامة في التربية الإسلامية تطبيقات منها التعليم والإعلام الجديد والأسرة والمسجد، ومن المهم إدراج مفاهيم البيئة الآمنة والمحافظة عليها في مراحل التعليم، إشراك المجتمع في التنمية المستدامة، والتوعية بذلك من خلال وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، والتربية الأسرية على تطبيق التنمية المستدامة، وإنه على المختصين في مجال التربية الإسلامية تقديم الأصول المتعلقة في المجال التعليمي والصحي بما يرتقي بمجال التعليم (البريدي، ٢٠١٥م).

فالعالم الإسلامي اليوم مطالبٌ بتربية مهنية صالحة تهدف إلى غرس بذور التنمية، والإفادة مما سخره الله لعبادهِ في الأرض، كما أن أسلوب التنمية من المنظور الإسلامي عموماً يرتكز على فرضية؛ إنَّ النظرة للحياة نظرة عمرانية شاملة، قائمة على العمل والاستثمار، والمحافظة على حقوق الأجيال الحاضرة والقادمة، ولكي يعيش الإنسان في بيئة تتماشى مع حقوقه وكرامته الإنسانية؛ لا بد من ارتباط ذلك بالتنمية المستدامة. فالتنمية في المنظور الإسلامي ترتكز على فرضية أنَّ النظرة للحياة واستراتيجيات التنمية أمران متلازمان،

فإذا لم تكن النظرة للحياة منسجمة مع إستراتيجيات التنمية وأهدافها فستظل تنمية ناقصة؛ حيث تقوم على حقيقة التكامل بين البعد الإنساني والبيئي، وترقب كل جديد لتحقيق التوازن والشمولية (العقل، ٢٠٢٠م).

تعد التنمية مبدأً أصيل في الشريعة الإسلامية حيث أقر الإسلام العمل بصورة مستدامة، وحث على السعي في الأرض لطلب الرزق، كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ (سورة الملك، الآية: ١٥).

وقد قامت منظمة الإيسيسكو بدعم تطوير إستراتيجية إسلامية للتعليم ومحو الأمية بوصفها جزءاً من استراتيجية إسلامية للتنمية المستدامة تعتمد على تحقيق الاشباع الكامل لمن هم في سن الدراسة، وتطوير المناهج التربوية، وتشجيع البحث العلمي، ودعم وتنمية تكنولوجيا المعلومات؛ لتشجيع القطاعين الحكومي والخاص للمشاركة في جهود التنمية المستدامة، مما يدل على أهمية البحث والتقصي والتأصيل التربوي لأبعاد التنمية المستدامة (UNESCO, 2015). إنَّ التنمية المستدامة ليست فقط رؤية مستقبلية تنطلق من خلالها لأهداف معينة، بل لها أطر نظرية وأصول تعليمية وتربوية متجذرة، بالأخص في ديننا الحنيف بشتى أبعادها المتنوعة: اقتصادياً واجتماعيا وبيئياً. فهي قائمة على الأسس العلمية التي تستمد منها الآلية الناجحة للمحافظة على تلك الموارد (طاهر، ٢٠١٣م).

إنَّ النظرة الإسلامية للتنمية المستدامة أعمُّ وأكثر شمولاً مما يذكر في بعض مؤتمرات دول العالم الغربية؛ فالإسلام نادى بالتنمية المستدامة قبل ألفٍ وأربعمائة عام، وهو لا يعزل التنمية المستدامة عن الضوابط الدينية والأخلاقية التي تضبط الممارسات وتحول دون وقوع التجاوزات التي تفقد استمرارية التنمية وأبعادها. وفي هذا الصدد يؤكد الفقي (٢٠١٩م) على ضرورة عدم إغفال الجوانب الروحية والأخلاقية، بحيث لا

تقتصر على الأنشطة المرتبطة بالحياة الدنيا وحدها، ودائماً ما تمتد للحياة الآخرة، بما يضمن التوافق بين الدارين، ويجعل الحياة الدنيا جسر عبور للنعيم في الآخرة، بلا انقطاع ولا منغصات.

٢,١,٧ التطبيقات التربوية للتنمية المستدامة في المساجد:

لم تخلُ أروقة المساجد على مرّ التاريخ الإسلامي من تحقيق التنمية المستدامة، من خلال حلقات العلماء جيلا بعد جيل وعهدا بعد عهد، وما تزال أسماء بعض المساجد معروفة بعطائها حتى اليوم، مِن أقدمها: المسجد الحرام والمسجد النبوي من أشهر مدارس الإسلام الأولى، ونلحظ أن من أقوى التطبيقات العملية للتنمية المستدامة تناقل العلم وتداوله. ومن الجدير عند الحديث عن رسالة المسجد التعرف على بعض الأساليب التطبيقية للتنمية المستدامة، من خلال بعض النصوص والشواهد الواردة والعمل على محاكاتها.

ومن الشواهد وأنواع التنمية المستدامة التطبيقية في المساجد حرص الرسول صلى الله عليه وسلم منذ وصوله المدينة على تعليم أصحابه القراءة والكتابة، وكل ما يهمهم من أمور دينه ودنياهم، فبعد غزوة بدر جعل فدية كل أسير من أسرى بدر يجيد القراءة والكتابة؛ أنْ يعلم عشرة من أبناء المسلمين القراءة والكتابة (البسام، ١٤٠٠هـ). بل حرص النبي صلى الله عليه وسلم على حث أصحابه على تعليم اللغات التي كانت سائدة في تلك الفترة، فطلب من زيد بن ثابت رضي الله عنه أنْ يتعلم العبرانية قراءة وكتابة؛ لأنه كان لا يأمن جانب اليهود، لذلك أصبح من الطبيعي أنْ يشهد المسجد النبوي الشريف حركة علمية مزدهرة، كان معلمها الأول الرسول – صلى الله عليه وسلم – وهذا يدل على أهمية تعليم الأطفال لأنهم قادة المستقبل.

يؤدي المسجد دورا مهما وأساسيا في بيان المنهج التنموي الاقتصادي المستمد من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، فالإسلام يحث على ممارسة جميع أنواع العمل النافعة المفيدة للفرد والمجتمع، ويدعو

إلى العمل المهني, كما عدَّ القرآن الكريم العمل المهني نعمة تستحق شكر الله سبحانه وتعالى عليها. حين جعل الله سبحانه وتعالى طلب الرزق من خلال العمل المشروع يماثل الجهاد في سبيل الله نظراً لأهميته ومكانته.

ومن المعالجات المهمة الاجتماعية في المساجد طرح موضوعات اجتماعية، مثل الفقر والبطالة وإظهار المفاسد والمساوئ التي يمكن أنْ تخلفها البطالة والتسول في حياة الأمة الإسلامية، وأن المسلم عليه أن يعمل، ولا يجوز له أن يكون عالة على غيره وعبئا على المجتمع، يأخذ من الحياة ولا يعطيها، فلا بد أن يعمل ويكسب، كما لا يجوز له أن يمدَّ يده إلى الناس يسألهم الإحسان والصدقة (عبيد، ١٤١٧هـ).

وللخطباء وأئمة المساجد دور في معالجة عوائق التنمية المستدامة، كالمعاملات المحرمة من ربا وتطفيف ونحوهما، قال تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ(١) الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ(٢) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ(٣)﴾ (سورة المطففين، الآيات: ١-٣) فمضمون الآيات الكريمات؛ ذمٌ للمطففين لأنهم يراعون الحق لأنفسهم، ولا يراعونه لغيرهم. أي بعبارة أخرى لا يراعون لغيرهم من الحق مثل ما يراعونه لأنفسهم، وفي ذلك إفساد للمجتمع الإنساني الذي بني على تعادل الحقوق المتقابلة. بهذه الأسس الإسلامية التنموية، نلحظ إمكانية تطبيقات تنموية متنوعة مستمدة من مصادر التربية الإسلامية ومتماشية مع الواقع الذي نحياه.

٢,١,٨ تأثيرات التنمية المستدامة على فرص العمل والوظائف:

عند دراسة الظروف التي يتم فيها استحداث فرص العمل عبر التنمية المستدامة، نجد للوهلة الأولى نوعاً من التضارب في تلك العلاقة، إذْ يمكن أنْ تنظر البلدان إلى أثر العلاقة في نمو العمالة بطرق مختلفة. وفي جميع الأحوال، توجد علاقات تضارب فعلية؛ حينما تكون التنمية الصناعية مناسبة لاستحداث فرص

العمل لكنها مضرة بالبيئة. فحينما تستطيع اقتصادات السوق القائمة الامتثال للآراء العامة فيما يتعلق بحماية الموارد الطبيعية؛ وتعتمد الامتثال للآليات التنظيمية الموضوعة، نجد الأمر مختلفا بالنسبة لاقتصادات الدول الناشئة، التي تشهد معدلات من النمو الاقتصادي السريع للموارد، أو بالنسبة لدول أخرى منيت بالفقر على نطاق واسع وبمعدلات نمو متدنية، وتواجه تحديات كبيرة تتعلق بالبيئة والعمالة لا بد من معالجتها.

واستناداً على ما تقدَّمَ يمكن القول من الضروري أن يصبح الجيل القادم من الصناعات ووظائفها مستداماً مع البيئية. وعندئذٍ ستقدم الصناعات فرص استثمار جديدة للعالم وابتكارات تخلق فرص عمل جديدة، وتخفف من ضغط النشاطات الاقتصادية على الموارد الطبيعية. فمن الأمثلة على ذلك؛ حين تزدهر بعض قطاعات الاقتصاد بفضل مصادر طاقة جديدة أو قابلة للتجدد، ومعدات ومواد مدخرة للطاقة، مثلما هو الحال في صناعة الأبنية أو تدوير النفايات الصناعية أو المنزلية. وقد عكست دراسة قامت بها اللجنة الأوروبية عام (١٩٩٨) عن استحداث الوظائف الخضراء في المملكة المتحدة، مثلاً فرص عمل جديدة في مجالات: الطاقة المتجددة، والتكرير، والزراعة العضوية (تقرير اللجنة الأوروبية، DGX الوحدة A2).

ويمكن أن تُسهم تشجيع القطاعات المستحدثة غير الملوثة، وبخاصة خدمات وإنتاج المعدات المناسبة للبيئة، في تحويل أوجه النشاطات الاقتصادية صوب استحداث وظائف جديدة في قطاعات مستدامة بيئياً. وتكون مثل هذه النشاطات مثمرة بشكل أكبر في مجالات يكون فيها الشركاء الاجتماعيون فعالين وداعمين للسلوك المستدام، خاصة عندما يكون هؤلاء الشركاء راغبين في استثمار الوقت والأموال في تكنولوجيات جديدة ومهارات سليمة بيئياً.

في الغالب تعتمد معظم مناطق الريف على البيئة، حين تعتمد مدخولات المزارعين والرعاة وصيادو الأسماك والعاملون في الأحراش على ما متاح من موارد طبيعية بصورة مباشرة. وتعتمد أفريقيا بشكل واسع على الموارد الطبيعية الغنية ونظمها الإيكولوجية. وعند حدوث الفيضانات والجفاف، بسبب تغير الطقس المتقلب جرّاء تغير المناخ؛ فإنه يتسبب في آثار خطيرة على معدلات النمو الاقتصادي المتدنية في الأصل، وتزيد من مستويات البطالة المرتفعة. ففي موزامبيق ادتْ الفيضانات المدمرة سنة ٢٠٠٠ إلى انحسار النمو الاقتصادي السنوي من ٨% إلى ٢% خلال تلك السنة.

وفي معظم البلدان النامية، لا تكون فرص المشروعات المربحة المستحدثة في قطاعات اقتصادية مستدامة بيئياً؛ ورغم ذلك، فإن التنمية في التكنولوجيا الإيكولوجية، وإدارة الموارد الطبيعية، والزراعة العضوية، والسياحة الإيكولوجية ستقدم لتلك الدول فرصاً حقيقية للعمالة. وتؤدي إلى ازدهار المرافق التي تديرها المجتمعات المحلية، بشكل يدعم السياحة المستدامة في كثير من بلدان العالم. كما يمكن للبلدان من مختلف مستوياتها التنموية، استحداث مشروعات ووظائف مجدية اقتصادياً تعمل على حماية البيئة وإصلاحها وتطويرها. ويمكن أن تكون لإجراءات التحول من مصادر الطاقة التقليدية الملوثة، إلى أنواع وقود متجددة لخدمة إنتاج زراعي كثيف العمالة؛ أنْ يثمر نتائج إيجابية كبيرة على العمالة، وخاصة في مناطق الريف، بما يخدم مسيرة التنمية (موريس، ١٩٩٣).

ويبقى عامل الفقر في كثير من الدول هو القوة الحقيقية المسببة للتدهور البيئي. إذْ لا يتوفر لدى الأفراد الذين يعيشون على الهامش في معظم الأحيان إلا القليل من فرص العمل، حينما لا يتاح لهم من خيارات غير استغلال الموارد الموجودة. وتشكل التنظيمات الشعبية وإدارة الموارد المستدامة النادرة أماكن صحيحة يمكن أن تقدم لها منظمة العمل الدولية الدعم اللازم. وفي الدول التي يوجد فيها نمو اقتصادي معقول

وانحسار معدلات الفقر؛ فلا يمكن تحقيق الاستدامة البيئية من ذاتها، ويبرز التحدي في وضع سياسات عمل تخفف من حدة الفقر واستيعاب أعداد أكبر من العمال، خاصةً في المناطق المحدودة الموارد والمستدامة بيئياً (إعلان جوهانسبرغ، ٢٠٠٢: الفقرة ٢٨).

ومن الجدير بالذكر إنَّ المجموعات الضعيفة وكذلك المجموعات التي تعاني من التمييز تستحق عناية خاصة في هذا المجال. فالتفاوت بين الجنسين يضيِّق من سبل العيش أمام المرأة، ويزيد تهديدات البيئة وتدهور الإيكولوجيا، خاصة في البلدان الفقيرة. فلا يتاح لدى المرأة غير قليل من فرص تحقيق الدخل والقليل من فرص اتخاذ القرار. في وقت يكن فيه مسؤولات عن توفير الطعام والغذاء والماء المؤونة وإدارة نفايات المنزل. وهذه العناصر كلها بالغة الأهمية بالنسبة لتدهور البيئية. وتدل غالبية الأسر الريفية والحضرية التي تديرها النساء، في ظروف غياب الرجل بحثاً عن العملة في مكان آخر، بما يؤدي إلى زيادة الطلاق والهجر، مما يحمل النساء مزيدا من المسؤوليات لتأمين موارد رزق أطفالهن وغيرهم من المعالين كالوالدين (UN, ESP, 2005: P4).

٢,٢ مفهوم التفاوض وأسس نجاحه ومعوقاته

كلمة التفاوض لغةً مصدر للفعل الرباعي، فاوض، يُفاوض تفاوضاً، وهو فعل يدل على المشاركة لذا فهو فعل لازم يكتفي بفاعل واحد، ولا يتعدَّى إلى مفعول به، فنقول تفاوض الطرفان، ويقوم مفهوم التفاوض اصطلاحاً على الاتصال لتبادل الأشخاص الأفكار بنية تغيير العلاقات بين طرفين، أو أكثر؛ للاتفاق على أمور محل اختلاف، لتقليص فجوات الاختلاف (معجم المصطلحات الحديثة، مادة: فاوض).

وبذلك يُصبحُ علم التفاوض سلوكاً ملازماً للإنسان، والمجتمع؛ لأنَّ الحياة مفاوضات، كما أنَّ التفاوض يرتبط بالحاجات الإنسانية الأساسية؛ والنطاق الكامل لمفهوم التفاوض واسع لدرجة أنه لا يمكن حصره في حقل معرفي واحد، أو حتى مجموعة من العلوم السلوكية التقليدية، والحديثة، فالمفاوض يحتاج إلى الإلمام بجملة من العلوم المتكاملة، بداية من علم التاريخ، والقانون، والاقتصاد، والاجتماع، وعلم النفس، وحتى علم إيصال المعلومات، وعلم معاني الألفاظ، ونظرية المباراة، وآليات صنع القرار، وحل المشكلات، وهو بذلك يدخل في ميدان وسائل تسوية النزاعات سلمياً، وإدارة الصراعات. ويقوم على الأخذ، والعطاء، والقدرة على مبادلة قيمة بقيمة أُخرى؛ مع الاستعداد للتوصل لحل وسط، وبناء الثقة المتبادلة بين أطراف التفاوض، من خلال طرح السؤال المحوري: لماذا نتعارك، ونتناحر؛ بينما نستطيع أنْ نصلَ للتفاهم من خلال آلية التفاوض؟ (جيرارد: ١٩٩٨: ١٨، و٣٠٢).

والتفاوض بمعناه العام هو مسار للسلوك الاجتماعي، يشمل جوانب الحياة كافةً في مساريها: الإنساني، والطبيعي، من خلال التحاور، والمحادثات، والتفاهمات، والاتفاقات، وغيرها من الصيغ المعاصرة لإدارة الصراعات، وفض المنازعات سلمياً، وتعد مهارة الإقناع من أهم المهارات الحيوية لإتمام رحلة التفاوض بنجاحٍ، وتوصف مهارة الإقناع بأنها سلوكية عقلية مركبة. وهي ضرورية لإتمام عملية التفاوض؛ لأن التفاوض من مقاصده الإقناع. والإقناع يستند على مهارات نوعية، لعل من أهمها: اليقظة العقلية ودقة الإنصات والقدرة على الإدراك الجيد، والفهم والاستدلال والمرونة والطلاقة اللفظية؛ وبحسب علي، (٢٠١٢) يتطلب النجاح في ذلك مراعاة الشروط الآتية:

أ. المعلومات: من سمات المفاوض البارع أنه يعتمد على التخطيط العلمي لحل المشكلات وتحقيق الأهداف ويبدأ بجمع المعلومات ذات العلاقة، ويحللها من جميع جوانبها ، ويضع تصوراً للحلول الممكنة ، ويقدم مقترحات من شأنها أنْ تُسهمَ في إيجاد جوٍ من التعاون بين الأطراف المتفاوضة.

ب. التدريب: يسهم التدريب في تنمية مهارات الإقناع لدى المفاوض، فلا فائدة من وضع منهج وأهداف للتفاوض دون امتلاك مهارات فن التفاوض ، ويتم ذلك عن طريق التدريب المكثف بكفاءة عالية؛ واللباقة في الحوار،

ت. امتلاك مجموعة من المواهب والمهارات المكتسبة والفطرية، مثل: مهارات القدرة على الإقناع والقدرة على استخدام الألفاظ المناسبة المؤثرة والواضحة والموجزة، مع ضرورة امتلاك المفاوض رصيداً معرفياً وثقافياً بالإضافة إلى عدم مقاطعة المتحدث وعدم انتقاده أو التقليل من أهمية الأفكار والآراء والمقترحات التي يطرحها، ومهارة حسن الاستماع، لفهم ما يقوله الطرف الآخر بغرض التعاون معه.

ث. بناء جسور الثقة بين الأطراف المتفاوضة، والموضوعية، من الضروريات التفاوضية، من خلال التزام المفاوض بالموضوعية بحيث يكونَ المفاوض مهتماً بالحقائق دون التأثير بأي مؤثرات شخصية؛ ليكونَ التركيز في الحوار على الموضوع، بدلاً من الأشخاص، وليستند الحوار على مسوغات منطقية وأدلة عقلية وتبريرات مقبولة لدى الطرفين من شأنها تعزيز الثقة المتبادَلة.

ج. **امتلاك البدائل**: المفاوض الناجح هو الذي يمتلك القدرة على توفير أكبر قدر من البدائل ويجيد توقيت استخدامها. وتعدُّد خياراتها، فأسلوب تعدد الخيارات يحمي المفاوض نفسه من أن يكون أسيراً لحل أو عرض واحد لا يمكن أن يتصرف إلا في نطاقه؛ و المفاوض الناجح لا يطرح الخيارات دفعة واحدة أثناء عملية التفاوض، فالخيارات هي أوراق ضغط تُشكِّلُ قوة تفاوضية لدى المفاوض الماهر، إذا أجاد

مهارة التوقيت في استخدامها لمعرفة رأي الطرف الآخر حول البديل قبل طرحه، مع التركيز على عدم إعطاء الطرف الآخر فرصة للتعرف على هذا البديل مراعاة وجوب معرفة أن لديك بدائل أخرى لصالحك يمكن أن يلجأ إليها: لأن الطرف الآخر إذا اعتقد بأنك تفتقد إلى بدائل جيدة سيسعى إلى إضعاف مركزك التفاوضي (علي، ٢٠١٢).

٢,٢,١ مهارة توليد الاتفاق التفاوضي:

يمتلك المفاوض الناجح الحنكة في إدارة التفاوض، ليس من أجل التفاوض بل للوصول إلى اتفاق مرضي للطرفين في نهاية المطاف. وهذا يتطلَّبُ القيام بالعمليات الآتية:

أ. وضع قائمة لأعمال التي يتصور أنه يمكن القيام بها في حالة عدم التوصل إلى اتفاق.

ب. ابتكار الأفكار الواعدة أكثر من غيرها وتحويلها إلى خيارات عملية.

ج. يمتلك المفاوض الناجح صورة أولية للبديل الأفضل الذي يختاره، ومعرفة جيدة لبدائل الطرف الآخر، مما يمكِّنه أن يكون أكثر استعداداً للمفاوضات خصوصاً إذا أحسَّ بأنَّ المركز التفاوضي للطرف الآخر أكثر قوة منه، بشكلٍ واضحٍ.

د. امتلاك القوة: التفاوض من مركز قوة يعتبر من أهم المبادئ التفاوضية. مع القدرة على استخدام تلك القوة يعتبر فناً وهذا لا يتقنه إلا المفاوض الناجح.

هـ. إعطاء المعلومات قدر الحاجة: يستطيع المفاوض الناجح أن يحجب المعلومات التي لديه ويظهرها في الوقت المناسب. لأن إفشاء المعلومات المهمة لأطراف أخرى يؤدي إلى ضعف الطرف. فطرح المعلومات بما يقتضي الحد الأدنى من هذه الضرورة، يجعل الطرف الآخر قلقاً؛ لعدم قدرته على الحصول على تلك المعلومات مفصلة.

ز. الثقة بالنفس وبالغير: من سمات المفاوض الناجح ثقته بنفسه وبمَنْ يفاوضه، فالثقة بالنفس وبالآخرين تخلق جواً ودياً يسوده التعاون ويمهد للاتفاق على ضوء آلية التوصل إلى حلول للمشاكل والخلافات المطروحة على جدول أعمال التفاوض. والثقة مرتبطة بالمصداقية باعتبار أن مصداقية الطرف الآخر تأتي من خلال الوقت ومن خلال مصادر المعلومات عنه. سواء كانت هذه المعلومات متعلقة بتجاربه الماضية أم مفاوضاته السابقة وإيفائه بالتزاماته تجاه الآخرين في ممارسة فن التفاوض. (العزاوي:٢٠١٤: ١٧).

٢,٢,٢ أسس التفاوض الناجح:

ذكرَ ريتشارد شيل (٢٠٠٨: ٣٢٠) أنَّ علم التفاوض يقوم على ستة أُسس أساسية، هي:

أ. اعرف أسلوبك الخاص في التفاوض (معرفة القدرات الذاتية للمفاوض)

ب. تحديد الأهداف التفاوضية بدقة متناهية، ومعرفة الحد الأدنى، والسقف الأعلى للتوقعات من التفاوض.

ت. معرفة قواعد ومعايير التفاوض، من خلال الإلمام بنقاط القوة، والضعف لدى الطرف الثاني من أجل الوصول إلى أرضية مشتركة لإنجاح التفاوض.

ث. بناء العلاقات وتوظيفها في المسار الصحيح لإنجاح التفاوض.

ج. إدراك أهداف الطرف الآخر، وقراءة توقعاته في حدها الأدنى، وسقفها الأعلى.

ح. تحقيق التوازن بين الحاجات، والمخاطر في معترك التفاوض، لتحقيق أهداف التفاوض الناجح.

٢,٢,٣ المعوقات الأربعة أمام عملية التفاوض:

بحسب ما ذكره وجيه: (١٩٩٤: ٢٤٣) هناك تحديات أربعة أمام نجاح التفاوض، هي:

أ. عدم التدرُّب على التفاوض والافتقار لوسائله.

ب. تبني المبادرة الصفرية بين أحد الأطراف التفاوض.

ت. ادعاء امتلاك الحقيقة.

ث. تبني الخطاب المثالي، وتجاهل فن الممكن.

يأتي هنا الاستعداد الشخصي، والالتزام بأدبيات التخاطب، عبر انتقاء العبارات المهذبة واللطيفة، واعتماد قوة الحجة التي نسوقها، وتفادي العبارات النائئة أو الجارحة التي تؤدي إلى تصلب الطرف الآخر وإفشال التفاوض. فاللياقة لا تعني عدم الثبات على الموقف، بل يجب إبداء صلابة تمنع الطرف الآخر من أن يستشف أي ضعف في موقفنا، وألَّا نفقد أبداً أعصابنا ونظل هادئين، لأن الهدوء يسهل الإقناع والتوصل إلى اتفاق مقبول. كما أن المفاوض المتمرس والناجح لا يأخذ الأمور بشكل شخصي، فيتحسس مثلاً من تصلب الطرف الآخر ويَعد ذلك تحدياً شخصياً له، بل يحاول دائماً تصحيح مسار التفاوض من خلال الرجوع إلى معطيات موضوعية تجبر الطرف المقابل على التخلي عن تصلبه.

٢,٣ نظرية الدراسة:

أصدر كارل بوبر، النظرية العلمية التي جاءت في كتابه منطق الكشف العلمي، عام (١٩٣٤) باللغة الألمانية ونشر في العام (١٩٣٥). ثم ترجم الكتاب إلى الإنجليزية وأعيد نشره عام ١٩٥٩، ثم في عام ١٩٦٣.

وأخيرا ترجمه إلى العربية محمد البغدادي، ونشرته المنظمة العربية للترجمة، وقام بتوزيعه مركز دراسات الوحدة العربية عام (٢٠٠٦).

كان بوبر رجل منطق، وكانت نظريته العلمية آية في الدقة والرصانة والصرامة الأكاديمية، فقد انسابت في تيار الحياة العلمية الجارية والبحث العلمي. حين نجد أن العلماء التجريبيين الحاصلين على جائزة نوبل أمثال "سير بيتر" و"سيرجون اكسلس" و"جاكس موند"، يؤكدون أنهم وصلوا إلى إنجازاتهم العلمية الباهرة بفضل تعاليم بوبر المنهجية والاسترشاد بفلسفته للعلوم وجملة فلسفة بوبر للعلوم الطبيعية تكمن في تحديد الخاصية المنطقية المميزة للقضية العلمية، أو بعبارة أخرى تحديد معيار صحة النظرية العلمية

يرى كارل بوبر أن المعيار الذي يجعل النظريات علمية هو القابلية للتكذيب، فالتجربة التي تؤكد الفرضية لا يمكن اعتبارها داعمة للنظرية، ينبغي إذن على العالم لكي تكون نظرياته تجريبية أن يتصور كيفية تفنيدها، فيرى بوبر من خلال ذلك أن معيار القابلية للتفنيد هو القابلية للاختبار، فنحن نختبر من خلاله النظرية كما نختبر آلة ميكانيكية لنكشف عن العيوب الكامنة فيها، وبناء عليه، يجب على العالم أن يجد الحالات التي يمكّن حصولها من تفنيد نظريته.

ثم أصدر بوبر (١٩٩٨) نظريته في التفاوض بكتابه: الحياة بأسرها حلول لمشاكل، الذي يستخدم في كليات دراسات السلام في معظم الجامعات الغربية، وأيضا في مركز إدارة الأزمات، وحل الصراعات وتدريب للمفاوضات، وإجراء البحوث التطبيقية، والعلوم الإنسانية. وتقوم هذه النظرية ذات الإطار الثلاثي لحل المشكلات، على: ١. المشكلة. ٢. محاولات حل المشكلة. ٣. الاستبعاد؛ أي استبعاد الحلول غير الملائمة (ص: ٢٨).

٢,٤ الدراسات السابقة

لاشكَّ أن استعراض الأدبيات السابقة ذات الصلة بهذه الدراسة، ستسهم في إغناء الجانب الأكاديمي النظري، وتوسع مدارك القارئ. ويبقى الجانب المهم في استعراض الدراسات السابقة؛ تأكيد الحاجة على إجراء هذه الدراسة لأجل إكمال الصورة بكافة جوانبها وأبعادها المشرقة، وإغناء الموضوع بالتركيز على إرث الشيخ زايد رحمه الله في تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويستعرض الباحث مجموعتين من الدراسات السابقة ذات الصلة بالدراسة الحالية، المجموعة الأولى: تتعلق بدراسات ناقشت فن التفاوض ومهاراته، وهو موضوع مهم أثمر في التوفيق بين جميع الإمارات وقيام الاتحاد منذ الاستقلال عام ١٩٧١م. أما المجموعة الثانية من الدراسات، فتستعرض جوانب ومجالات متعددة في التنمية المستدامة.

٢,٣,١ دراسات في التفاوض وإقامة الاتحاد

لقد قام العديد من الباحثين بدراسة التفاوض في مجالاته المختلفة، ويتناول الباحث إرث الشيخ زايد في التفاوض، ومدى مواكبته لتطورات علم التفاوض المعاصر في ضوء نظرية كارل بوبر ثلاثية الأبعاد: ١. المشكلة. ٢. محاولات الحل. ٣. استبعاد الحلول غير الناجحة. بدءاً بالدراسات الإماراتية التي تتناول ، منذ نشأتها، واستقلالها من الإدارة الاستعمارية حتى تحقيق الوحدة في ١٩٧١م لدراسة التجربة الاتحادية، ودراسة رموز الوحدة، وعلى رأسهم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله. ثم الدراسات السابقة باللغة العربية، وأخيراً الدراسات الأجنبية، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات.

١. **دراسة حسن محمد وجيه (١٩٩٤م)** بعنوان: مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي، والسياسي. من إصدارات عالم المعرفة في دولة الكويت، وتهدف لتحديد أهداف التفاوض في مجالي: القضايا الاجتماعية والسياسية، وتناول الباحث تفاصيل ذلك من خلال عشرين فصلاً، خصص الفصل الأول عن أهداف الدراسة، ومحتوياتها، والفصل الثاني مقدمة عن علم الاجتماع، والثالث، عن علم اللغويات الاجتماعي والسياسي. والرابع، عن أنواع التفاوض، وأنواع المفاوضات، أما الخامس فقد تناول فيه استراتيجيات التفاوض الرئيسة. وفي الفصل السادس حلل الباحث البُعد الثقافي في عملية التفاوض الدولي، وأما الفصل السابع فقد كشف عن طبيعة التباين في الرؤى الثقافية، وحالات سوء التفاهم بين أطراف النزاع، وفي الفصل الثامن عرَّج على ظاهرة الحوارات الوطنية في الوطن العربي، وفي الفصل التاسع تناول الحوار التفاوضي ودائرة الثقافات السبع. وفي الفصل العاشر كشف ظاهرتي: الانقضاض ومراوح الرمال في العملية التفاوضية، وفي الفصل الحادي عشر، استعرض أنواع الأسئلة، وآليات عرضها في عمليات التفاوض الفعال. وفي الفصل الثاني عشر تناول إيجابيات وظائف الصمت في الحوار والتفاوض، أما الفصل الثالث عشر، فقد خصصه لخطورة ظاهرة الغموض ووظائفه في عملية التفاوض، وجاء في الفصل الرابع عشر إطلالة على استخدام ألقاب التخاطب، وفي الفصل الخامس عشر استعرض التفاوض مع ممثلي ثقافة الاستلاب، والفصل السادس عشر تناول فيه ما بين الياقة والتشحيم الاجتماعي، وفي الفصل السابع عشر حلل الباحث معادلة الاندماج والاستقلالية والقوة، والفصل الثامن عشر خصصه لخصائص التفاوض بين ظاهرتي: رد الفعل المندمج، والمتأخر، وفي الفصل التاسع عشر، كشف الباحث التفاوض وفلسفة الكذب. أما الفصل العشرين والأخير فقد ختمه بطبيعة عقلية التوصيات في واقعنا الثقافي. والدراسة تعتبر مهمة للدراسة الحالية لأنها تغطي المجالين

الاجتماعي، والسياسي في عملية التفاوض، وقد أجراها شخص عربي متخصص في المجال، واستعرض فيها الثقافة العربية في التفاوض.

٢. **دراسة خالد بن محمد القاسمي (١٩٩٧م)** بعنوان: الإمارات العربية المتحدة: تاريخ وحضارة، وهي دراسة معمقة هدفت التعرف على تجربة دولة الإمارات العربية وتطورها منذ ١٩٦٠- ١٩٧١م. وقد تناول الباحث تلك التجربة في أربعة أبواب، تناول في الباب الأول: مرحلة النشأة والتطور، خلال الفترة من ١٩٦٠ – ١٩٦٨م. وفي الباب الثاني تعرض إلى إرهاصات نشأة الاتحاد بدءاً من الاتحاد الثنائي بين إمارتي أبو ظبي، ودبي، ومروراً بمحاولة إنشاء الاتحاد التساعي، بإضافة دولتي: قطر، والبحرين، وفشل تلك الجهود. وانتهاءً بتجربة الوصول إلى صيغة الاتحاد السباعي الحالي. وفي الباب الثالث تناول الباحث: الدور القيادي لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في إنجاح التجربة. وخصص الباب الرابع، والأخير للسياسات الخارجية للإمارات العربية المتحدة. وهي دراسة تأسيسية للدراسة الحالية أيضاً.

٣. **دراسة كيفين كين، (١٩٩٨م) حول المفاوض المثالي**، ترجمة حسن وجيه، تناول فيها المؤلف، تعريف علم التفاوض، ومراحله الأربعة، وهي: ١. كيف تقوم بالإعداد للتفاوض؟ ٢. كيف تتحاور؟ ٣. كيف تقدِّم عروضك؟ ٤. المساومة، والاتفاق. والدراسة أشبه بدليل للمفاوض الناجح، واستفاد منها الباحث في توفير الشروط الأربعة المذكورة بالتسلسل الموضوعي.

٤. **دراسة: جيرارد إ. نيرنبرج، (١٩٩٨م)** بعنوان أُسس التفاوض، ترجمة حازم عبد الرحمن. وقد حصر الباحث تلك الأسس في الآتي: ١. أصول التفاوض.٢. العملية التعاونية. ٣. الاستعداد للتفاوض. ٤. الافتراضات. ٥. نظرية الحاجة للتفاوض. ٦. استخدام الأسئلة. ٧. كيف تتعرف على الحاجات؟

٨. المواقف المؤدية إلى البدائل المبتكرة. ٩. الصفقات والتفاوض. ١٠. علاقات العمل، والبدائل الخلاقة. ١١. القانون والدعاوى القضائية والتفاوض الفعال. ١٢. النجاح في التفاوض. وتفيد هذه الدراسة الحالية في تحديد أسس التفاوض.

٥. **دراسة سيد حامد حريز (٢٠٠٢م)** بعنوان: زايد والتراث: الجذور الحضارية والقيادة السياسية. ويحتوي الكتاب على سبعة فصول، تناول في الفصل الأول، مفهوم التراث، والمواقف المتباينة منه، وفي الفصل الثاني، أورد، التراث والقيادة السياسية، أما الفصل الثالث فتناول: الخلفيات التاريخية والجذور التراثية لمجتمع الإمارات العربية المتحدة. وجاء في الفصل الرابع: الانتماء في الأسرة والقبيلة، وفي الفصل الخامس تناول المؤلف: سيرة الشيخ زايد: الإنجاز والإعجاز، وتناول في الفصل السادس: زايد والتراث، وختم دراسته بالفصل السابع، متناولاً: الجذور الحضارية للقيادة السياسية. ولعل أقرب الموضوعات في هذه الدراسة للدراسة الحالية: زايد والتراث.

٦. **دراسة خالد بن محمد مبارك القاسمي (٢٠٠٩م)** بعنوان: التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة. هدفت إلى تتبع ظاهرة نشأة الاتحاد في أربعة فصول غنية بالتفاصيل الدقيقة لمراحل تطور الفكرة، والمبادئ التي قام عليها الاتحاد، واستخدم فيها المنهج الوصفي لمناسبته لموضوع الدراسة، واستنتج الباحث أن أهم المبادئ التي أسهمت في نجاح التجربة؛ وجود قيادة فاعلة، والمشاركة والعمل الجماعي، والتركيز على جودة العمليات التفاوضية؛ لتحقيق التنمية المستدامة. كما أوضح في الفصل الأول الواقع السياسي والاجتماعي لدولة الإمارات قبيل قيام الاتحاد. خلال الفترة من ١٧٦٦-١٩٧١م. وفي الفصل الثاني تطرق الباحث إلى المحاولات الوحدوية الأُولى في الخليج، من خلال محاولات إنشاء إمارات الساحل المتصالح خلال الفترة من ١٩٠٩- ١٩٧١م. وخصص الفصل

الثالث لتجربة قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، والانتقال من النظام القبلي إلى النظام الدستوري المعاصر. وختم دراسته بالفصل الرابع الذي استعرض فيه وثائق قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة، وهذه الدراسة تكمن أهميتها بأنها توفر للدراسة الحالية الخلفية التاريخية، والوثائق الرسمية لقيام تجربة الاتحاد.

٧. **دراسة: صبري، علي ثابت (٢٠١٦م)** الموسومة ب"الإمارات العربية المتحدة من الشتات إلى الاتحاد: تاريخ التجربة الاتحادية"؛ تناول الباحث التجربة في ستة فصولٍ، في ٣٢٧ صفحة، حيث خصص فيها الفصل الأول عن بيئة المجتمع الإماراتي في مرحلة التشتت، من حيث: الجغرافيا، والتحركات السكانية، والحدود السياسية، والتحالفات القبلية، وطبيعة السيطرة البريطانية على القبائل. وفي الفصل الثاني تناول: الأوضاع السياسية في مجتمع الإمارات قبل الوحدة، من حيث نشأة النظام السياسي التقليدي، والنظام السياسي في ظل الاستعمار البريطاني والنظام السياسي عشية الاستقلال. أما الفصل الثالث فقد خصصه عن الأمن في مجتمع الإمارات قبل الوحدة. بدءاً من الأمن التقليدي القبلي، والأمن في عهد الاستعمار البريطاني، وعشية الاستقلال، وإرهاصات قيام نظام الشرطة في كل إمارة من إمارات الدولة. وفي الفصل الرابع تعرض الباحث للحياة التعليمية في الإمارات قبل الوحدة، وتتبع مراحل نشأة التعليم العام، وتطوره خلال الفترة من ١٩٥٣ إلى عام ١٩٦٦م. وفي الفصل الخامس جاء دور قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، منذ إرهاصات فكرة الاتحاد، من خلال جهود الشيخ زايد مهندس الاتحاد، وأوضاع الإمارات بعد الانسحاب البريطاني، وحلم الاتحاد بين الأمل، واليأس، وصولاً إلى تتويج تجربة تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة المعاصرة. وأخيراً الفصل السادس، وفيه: التجربة الاتحادية وأثرها على مجتمع الإمارات المعاصر، من حيث: التنمية الاقتصادية،

والتوزيع الزراعي للأراضي الإماراتية. والتجربة الصناعية، والطفرة التنموية الشاملة التي هي اليوم من أبرز معالم التطور في منطقة الخليج، والعالم الثالث. واستطاع الباحث إعطاء نبذة شاملة عن تحول مجتمع الإمارات من مرحلة الولاء للقبيلة في مرحلة التشتت، إلى الانتقال إلى الولاء للوطن في اتحاد يضمن للجميع الاستقرار والتنمية في ظل دولة معاصرة، ومتطورة اقتصادياً.

٨. **دراسة مراد عبد الله البلوشي (٢٠١٨م)** بعنوان: أوائل زايد، وهي من أبرز الدراسات الإماراتية، وقد تكونتْ من مقدمة تحتوي على بناء شخصية زايد (١٩١٨م- ١٩٦٦م)، من خلال رصد: مراحل النشأة والتعليم، ومهام ممثل الحاكم، وثلاثة فصول، تناول الفصل الأول: زايد في مرحلة حكم أبو ظبي (١٩٦٦م- ١٩٧١م)، والفصل الثاني، خصصه لمرحلة ترأس زايد للاتحاد (١٩٧١م- ٢٠٠٤م) ومن طرائف ما تناوله الباحث، أوائل زايد، في الممارسة السياسية، والتعليم، والصحة، والقوات المسلحة، والاقتصاد، والرياضة، والزيارات الخارجية، والأعمال الإنسانية.

٩. **مؤسسة سلامة بنت حمدان آل نهيان، (٢٠١٨م)** أصدرت مجلداً بعنوان؛ الشيخ زايد: قرن من الذكريات. بمشاركة مجموعة (لئلا ننسى) في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة. يحتوي المجلد على (٤٦٢) صفحة من القطع المتوسط، وهو عبارة عن ذكريات لشرائح المجتمع المختلفة في الإمارات، منهم: الأطفال، والطلبة، والنساء المواطنات، ورجال مواطنون، ومقيمون، وموظفون مدنيون، وأفراد الجيش، والمقيمون، والأصدقاء الدوليون، ومرافقو الشيخ زايد، والجامع بينهم، أنهم عاصروا الشيخ زايد، ويحتفظون بذكريات تاريخية معبِّرة تدل على بساطته، وتواضعه الجم مع جميع شرائح المجتمع، المحلي، والمقيمين في دولة الإمارات العربية في عهد الشيخ زايد- رحمه الله، وطيَّب ثراه.

٢,٣,٢ دراسات في التنمية المستدامة:

١. **دراسة الحسن، (٢٠١١م)** التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها. هدفت إلى التعرف على مفاهيم التنمية المستدامة. وبيان ومتطلبات تحقيقها. وقد أكدت النتائج الآتي: لاقتِ التنميةُ المستدامةُ قبولًا واستحساناً دولياً واسعاً منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين، ولاقت استعداد المجتمعات المتحضرة لتحقيق أهدافها. وحيث إنَّ التنمية المستدامة تتصف بكونها عملية مجتمعية، فهذا يعني أنه بدون المشاركة والحريات الأساسية لا يمكن تصوّر قبول المجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيل تحقيقها.

٢. **دراسة سارة هاني أحمد متولي (٢٠١٢م)** بعنوان: التنمية المستدامة في مجال العمارة و العمران (دراسة واقع التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة) رسالة ماجستير في كلية الهندسة بجامعة القاهرة، تتكوَّن من ١٧٨ صفحة، في ثلاثة أبوابٍ، تناولت الباحثة في الباب الأول: مفهوم التنمية المستدامة في مجال العمارة والعمران، والباب الثاني خصصته لدور التصميم في تحقيق التنمية المستدامة من منظور العمارة الخضراء، أما الباب الثالث فقد تناول، التجارب المعاصرة، والخطط المستقبلية للتنمية المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

٣. **دراسة أكرم (٢٠١٣م)**؛ نموذج مقترح لتعليم التربية الإسلامية في المرحلة الثانوية في ضوء معايير التنمية المستدامة في التصور الإسلامي، وهدف الباحث إلى إعداد نموذج في ضوء معايير التنمية والقيم المنبثقة منها وإثرائها باستخدام النموذج المتكامل في تنمية قيم التنمية المستدامة. استخدم الباحث المنهج شبه التجريبي على عينة من طلاب المرحلة الثانوية بمحافظة الإسماعلية بمصر. وقد جاء في نتائج الدراسة: إن الطلاب الذين درسوا التربية وفقاً للنموذج المقترح القائم على معايير

التنمية المستدامة؛ قد طرأت لديهم بعض التغيرات على منظومة قيم التنمية المستدامة الإسلامية لديهم، وذلك في التطبيق البعدي للمقياس، وأن النموذج المقترح في الدراسة كان مناسباً للطلبة.

٤. **دراسة جمعة (٢٠١٣م)**؛ رؤية مقترحة لتوظيف المنهج التربوي الإسلامي لدعم أسس التنمية المستدامة داخل مؤسسات إعداد المعلم بمصر، التي هدفت إلى التعرف على مفاهيم التنمية المستدامة وأسسها وأهدافها، وواقع التنمية المستدامة، وملامح الفكر التنموي الإسلامي؛ لاقتراح مبادئ التنمية المستدامة، وأبرز المتطلبات التربوية التي يمكن الاعتماد عليها داخل مؤسسات إعداد المعلمين، لإعداد أسس تفعيل المنهج التنموي الإسلامي والرؤية المقترحة لذلك، وانتهى لعدة نتائج منها: إن جهود التنمية المستدامة ما زالت في حاجة إلى الدعم والتطوير والإصلاح لمسايرة التحديات العالمية، خصوصاً من خلال إعداد المعلم وأن مؤشرات الفساد والأمية والتدهور البيئي في عالمنا العربي ما زالت تمثل أهم العوائق أمام التنمية المستدامة، ولأن التعليم في عالمنا العربي بالجملة ما يزال يحتاج إلى تطوير جذري للحاق بالتنمية المستدامة. وأن كليات التربية التي تُعِدُّ المعلمين لم تقم بدورها الذي يتناسب مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.

٥. **دراسة الهلة، محمد. (٢٠١٣م)**؛ قيمة العلم والعمل في الإسلام ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة، هدفت إلى التعرف على مدى إسهام تطبيق العلم والعمل في تحقق التنمية المستدامة. اختار الباحث المنهج التحليلي الاستنباطي، وكان من أبرز النتائج: ضرورة استثمار الطاقات والقدرات والمواهب والمؤهلات الفطرية والمكتسبة؛ لاستغلال خيرات الله في الأرض والانتفاع بها، وأن الإسلام حث على العمل والتعفف عن السؤال، وضرورة تكثيف الاهتمام بالعلم وتجسيده ميدانياً في شتى ميادين الحياة، وأن على الدول زيادة مخصصاتها المالية من مداخيلها واستثمارها في حقل العلم مقارنة بالدول المتقدمة.

٦. **دراسة كريمة وآخرون (٢٠١٧م)**؛ حول التنمية المستدامة بين المنظور الوضعي والرؤية الإسلامية: قارنت الدراسة بين مفهومي التنمية المستدامة من جانب عملي وضعي ومن جانب إسلامي، ناقش الباحث من خلالها أبرز المفاهيم والأبعاد والمؤشرات، ودرس النصوص ذات العلاقة بالمجال الشرعي الإسلامي، وخصوصاً البُعد الاقتصادي، و توصل إلى نتائج لعل من أهمها: إن التنمية المستدامة ذات مضمون أخلاقي ينطوي على مسؤولية الجيل الحالي تجاه الأجيال القادمة، وقد أسس له الفكر الإسلامي قبل النظم الإدارية الحديثة، وأحاط بمعظم الأهداف ذات العلاقة بالتنمية المستدامة سواء أكانت مادية أم روحية، ومنها الاستثمار في الإنسان نفسه وتطويره وأنه مستخلف في الأرض، وأن التنمية المستدامة في العالم الإسلامي ينبغي أن تنطلق وفقًا للرؤية الإسلامية المتكاملة، مستلهمة لمبادئ الشريعة الإسلامية، مغطية كافة شعاب الحياة وتضع في حسبانها احتياجات أجيال المستقبل، مبنية على أسس المساواة والمشاركة لكافة أطياف المجتمع مع الاستخدام الأمثل للموارد، ومراعاة البيئة وحمايتها من أجل سلامة الإنسان وسعادته.

٧. **دراسة مرتضى أحمد خضر وظاهر عبد الله علوان (٢٠١٨م)** بعنوان: مؤشرات التنمية المستدامة في أداء النظام السياسي لدولة الإمارات العربية: الجهود والمبادرات. مقال منشور في مجلة تكريت للعلوم السياسية بجامعة تكريت– العراق. العدد الأول لعام ٢٠١٩م صدر بتاريخ ٥ مايو. وتناول جهود دولة الإمارات في مجال التنمية المستدامة من خلال المدخل التشريعي والإداري؛ لتحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على مؤشرات التنمية المستدامة في ضوء الاستراتيجيات والمبادرات المطروحة لتحقيق التنمية المستدامة.

٨. **دراسة عرابة رابح ودلهوم جهيدة (٢٠١٨م)** بعنوان: أهمية تفعيل وتنمية القطاع السياحي لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة (منتجع مها الصحراوي في الإمارات أنموذجاً). مقال محكم صدر في العدد الثالث لعام ٢٠١٨م لمجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي التابعة لجامعة المسيلة بالجزائر، تناول المقال، أهمية تفعيل وتنمية القطاع السياحي، لتحقيق التنمية المستدامة، وأساسيات حول القطاع السياحي في دولة الإمارات، ومفهوم السياحة المستدامة، والتعريف بمنتجع المها الصحراوي في الإمارات، بوصفه أنموذجاً للسياحة البيئية في العالم.

٩. **دراسة جرهام ويلسون (٢٠١٨م)** بعنوان: زايد إرثٌ في التنمية المستدامة. كتاب صدر بمناسبة عام زايد ٢٠١٨م، يحتوي على جهود الشيخ زايد في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال إسهاماته داخل الإمارات العربية المتحدة، بدءاً بتنمية مدينة العين، وأبوظبي، مروراً بتأسيس الاتحاد، وبناء الدولة، وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني، ووصولاً إلى مساندة دول العالم الثالث لتحقيق التنمية المستدامة، وقد سرد الكاتب، تفاصيل جهود الشيخ زايد لتحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي، ودول العالم الثالث على النحو الآتي: تحويل صحراء مصر إلى حدائق خضراء، وزراعة الكاجو في تونس، وبوركينافاسو، وزراعة الفول السوداني في دولة السنغال، وتنمية الثروة السمكية في بروندي، والرأس الأخضر ومالديف، وسريلانكا؛ وزراعة القطن في دول: بنين، وبوركينافاسو، ومالي، والسودان، وأوغندا، فضلاً عن صناعة السكر في أفغانستان، وبورندي، والصومال، وتنزانيا، ومشاريع الطاقة الشمسية في أريتريا، ومالي، وتوليد الطاقة الحرارية الأرضية في إندونيسيا، وبناء السدود لتوليد الطاقة الكهربائية في باكستان، والسنغال، ومصر، والمغرب، والأردن.

١٠. **دراسة العقل، (٢٠٢٠م)** الموسومة؛ ب "أبعاد التنمية المستدامة ومصادرها وتطبيقاتها في ضوء التربية الإسلامية"، هدفتْ التعرف على الإطار الفلسفي لأبعاد التنمية المستدامة في الإسلام، والكشف عن التطبيقات التربوية لتلك الأبعاد في ضوء مصادر التربية الإسلامية. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد بينت النتائج الآتي: : لقد أكد الإسلام على المفاهيم الأصيلة للتنمية المستدامة من خلال مصادره الأصلية والفرعية. إنَّ أبعاد التنمية المستدامة المتنوعة كلها: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية؛ لها ما يعززها في مصادر التربية الإسلامية، ويبين سبل تحققها. اشتمل الدين الإسلامي على كثير من الآيات الكريمات، والأحاديث الشريفة التي توضح تبني الإسلام للتنمية وإعمار الأرض، والترشيد وعدم البذخ والإسراف، واستغلال الموارد بعقلانية وعدالة. تحقيق التوازن بين طبقات المجتمع، والابتعاد عن المعاملات المالية المحرمة.

٢,٥ تعليق الباحث على الدراسات السابقة:

من أقرب الدراسات السابقة التي استفاد منها الباحث في مجال التفاوض؛ دراسة مراد البلوشي (٢٠١٨) الموسومة أوائل زايد، ودراسة سيد حامد حريز (٢٠٠٢) بعنوان زايد والتراث: الجذور الحضارية للقيادة السياسية. إضافة إلى إصدارات مجموعة لئلا ننسى بالتعاون مع مؤسسة سلامة بنت حمدان آل نهيان (٢٠١٨) الشيخ زايد قرن من الذكريات.

أما في مجال التنمية المستدامة، فإنَّ دراسة الباحث جرهام ويلسون (٢٠١٨) بعنوان: زايد إرث في التنمية المستدامة، تأتي من أبرز الدراسات اللصيقة بغرض الدراسة الحالية، من خلال سرد إنجازات الشيخ زايد في

تعميم التنمية المستدامة حول العالم. ولم يعثر الباحث على دراسة مشابهة للدراسة الحالية، بعنوان: إرث الشيخ زايد، ودوره في التنمية المستدامة؛ مع كثرة الكتابات عن إنجازات الشيخ زايد، وتمتاز الدراسة الحالية بكونها توثّقُ التجربة في سياقها التاريخي العرفي على مستوى إجراء مفاوضات بين شيوخ القبائل لتحويل الوضع في الإمارات من واقع قبلي تقليدي إلى نظام دولة معاصرة توفر الحياة الكريمة لجميع المواطنين في جو يسوده التفاوض والحوار الحر للوصول إلى تأسيس اتحاد لتحقيق وحدة وطنية شاملة لسكان الإمارات، وترسيخ مبدأ التنمية المستدامة، وتعميمها حول العالم. وجوهر ما يميز هذه الدراسة تناول إرث الشيخ زايد في فن التفاوض لإقامة الاتحاد ثم تحقيق التنمية المستدامة من خلال استعراض جهود الشيخ زايد في تحقيق التنمية المستدامة في الإمارات وحول العالم.

يتضح من عرض الدراسات السابقة تباين الدراسات من حيث تناولها للتنمية المستدامة، فمنها ما ركز على التأصيل المفاهيمي، ومنها ما ركز على مدى إسهام المجال العلمي والتعليمي من منظور إسلامي، وبعضها تناول أبعاد التنمية المستدامة طبقاً لبعض المتغيرات ومدى التأثر، كما يتضح من الدراسات السابقة؛ تأكيدها على أهمية البحث والتقصي في أبعاد التنمية المستدامة، والحاجة المستمرة لذلك خصوصاً في العالم العربي والإسلامي، و يختلف هذا البحث في معالجته للموضوع حيث أنه يركز على تناول أبعاد التنمية المستدامة كما جاءت في الواقع بشكل تحليلي وفق رؤية تربوية إسلامية من خلالها يتم التعرف على مصادر التربية الإسلامية وتطبيقاتها حول التنمية المستدامة.